

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

الإجراءات الإسرائيلية «لتعزيز الثقة»

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس في الثلاثين من آب المنصرم عن نية حكومته تقديم قرض بـ 150 مليون دولارًا أمريكيًا للسلطة الوطنية الفلسطينية التي ما فتئت تعاني من عجز مزمن في موازنتها،¹ وأُعقب الإعلان بقاء جمع غانتس ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في رام الله. وقد اعتبر هذا الاجتماع أول اللقاءات التي تعقد بين الطرفين على هذا المستوى منذ أعوام.

كانت الحكومة الإسرائيلية قد بدأت بالكشف عن جُملةٍ من ما أسمته «إجراءات تعزيز الثقة» بتشجيع من الإدارة الأمريكية. جاء أول هذه الإجراءات برفع عدد التصاريح الممنوحة للعَمال والعاملات الفلسطينيين والفلسطينيات في إسرائيل،² بالإضافة إلى إعراب الحكومة الإسرائيلية عن نيتها النظر في خمسة آلاف إلى عشرين ألف طلب لم شمل لفلسطينيين وفلسطينيات.³

قرضٌ إسرائيلي للحكومة الوطنية الفلسطينية

القرض البالغ 150 مليون دولار أمريكي مخصّص لتقديم بعض الإجراءات الرامية لتعزيز الاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية، على أن تُسدده السلطة بأقساطٍ تقتطع من إيراداتها من المقاصّة، أي الإيرادات الضريبية التي تجنيها الحكومة الإسرائيلية بالنيابة عن السلطة، والتي تُشكّل زهاء نصف إجمالي إيراداتها؛⁴ ما يجعل هذا الإجراء أقرب لدفعةٍ مقدّمة من إيراداتٍ قريبة الأجل منه لـ «قرض» تجاري أو سيادي بالدلالة المتعارف عليها.

لا تقتصر قائمة الاقتطاعات المُجدولة من إيرادات السلطة من المقاصّة على أقساط هذا «القرض»، إذ تنصّ القوانين الإسرائيلية على الاقتطاع من إيرادات المقاصّة عقابًا للسلطة الفلسطينية على تخصيصها مساعدات لأرامل، وبتامى، وأسر الشهداء، والجرحى، والأسرى على يد السلطات الإسرائيلية. في هذا السياق، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في تموز 2021 عن حجبها 180 مليون دولار أمريكي من إيرادات الضرائب التي حصلت بالنيابة عن السلطة الفلسطينية عن السنة السابقة (2020)، أي 7% من إجمالي الإيرادات الضريبية للسلطة الفلسطينية،⁵ وهي قيمة مقاربة للقرض المقترح، علمًا بأنّ بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية قد أشارت إلى أنّ ذلك «القرض» سيسترد فورًا من 180 مليون دولار المقتطعة آنفًا.⁶ جدير بالذكر أنّ هذا الإجراء بات تديرًا سنويًا يزيد من ارتهاان خزينة السلطة الفلسطينية الواهنة إلى إملاءات الحكومة الإسرائيلية. لا يزال أثر «القرض» على الأزمة المالية التي تعصف بالسلطة الفلسطينية غير واضح نظرًا للإشكاليات المعقدة التي تعترى موازنتها.

تصاريح البناء

في لفتة أخرى في آب من العام الجاري، أقرّ غانتس بناء زهاء 1000 منزل للفلسطينيين في المنطقة (ج) من الضفة الغربية،⁷ التي كان من التّادر الحصول على تراخيص للبناء فيها، حيث بلغت التراخيص الممنوحة للبناء في هذه المنطقة واحد وعشرين تصريحًا ما بين عامي 2016 و 2018.⁸

ورغم أنّ عدد التصاريح المُقرّة يُشكل سابقةً من حيث عدد الفرص المقدّمة للفلسطينيين والفلسطينيات للبناء في المنطقة (ج)، إلا أنّ ذلك لا يعني ترجمة هذه الإقرارات على أرض الواقع. ففي عام 2019، تم الموافقة على 700 تصريح بناء للفلسطينيين والفلسطينيات في المنطقة (ج)، لكن لم يُسمح ببناء

النشرة 180
أيلول 2021

التقارير الرئيسية

اعلن رئيس هيئة الشؤون المدنية، حسين الشبخ، في الحادي والثلاثين من آب الماضي أنّ عملية التّحول إلى خدمات الجيل الرابع باتت مُمكنة ويمكن الشروع بها

اعلن وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس في التاسع عشر من آب عن توصل حكومته لاتفاق مع دولة قطر والأمم المتحدة بشأن آلية تحويل المساعدات القطرية لقطاع غزة وإدخال الإغاثة اللازمة

أعلن وزير العمل نصري أبو جيش، يوم الثالث والعشرين من آب، إقرار مجلس الوزراء رفع الحد الأدنى للأجور من 1450 شيقلًا (452 دولار) إلى 1880 شيقلًا (586 دولار) بدءًا من كانون الثاني 2022

ارتفع مؤشر القدس إلى 573.6 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم من شهر آب 2021، ليسجل بذلك انخفاض بنسبة 0.8% عن الشهر الماضي

1 <https://bit.ly/3lCdpy5>
2 لقد تطرقت النشرة رقم 179 إلى هذه الجزئية، آب 2021.
3 يُذكر بأنّ هذه الخطوة محصورة بالفلسطينيين والفلسطينيات ممن دخلوا الأراضي الفلسطينية بموجب تصريح زيارة أو طلب الحصول على الجنسية والحوافز الفلسطينيين وفقًا لما صرّحت به هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية؛ ما يعني استثناء أوف الفلسطينيين والفلسطينيات من حملة الهوية الفلسطينية بعنوانين إقامة في قطاع غزة أو غيرهم من الفلسطينيين والفلسطينيات المقيمين والمقيمت بصورة «غير شرعية» في الضفة الغربية وفقًا للتوصيف الإسرائيلي. <https://bit.ly/3EGJ4ad>

4 <https://bit.ly/2YU1ior>
5 <https://reut.rs/39tdtuw>
6 <https://bit.ly/3zU60Ea>
7 <https://bit.ly/2VZlC6C>
8 www.alwatanvoice.com/arabic/news/2021/08/19/1428567.html

خطة توزيع المساعدات

رغم تعاضم الحاجة إلى المساعدات الإنسانية جرّاء الأزمة الإنسانية المطولة في القطاع، لم تنفك الحكومة الإسرائيلية تعرقل دخول المعونات إلى غزة، راهنة ذلك بالوصول إلى آلية تضمن عدم وصول الأموال إلى حماس،¹⁵ إلا أنّ تجارب الماضي تبرهن أنّ تجاوز حكومة القطاع يشكل تحدياً، لا سيّما مع استمرار سيطرة الحركة على القطاع.¹⁶

بموجب الاتفاق الأخير، استقرت الحكومتان الإسرائيلية والقطرية على آلية تقودها الأمم المتحدة لتحويل المساعدات، تُحوّل الأموال بموجبها بواسطة الأمم المتحدة إلى حسابات مصرفية محددة لغزّيين وغزّيات وافقت عليها إسرائيل.¹⁷ وفقاً لما ينصّ عليه الاتفاق، ستحوّل الأموال أولاً إلى حساب المصرف القطري في نيويورك، ثمّ إلى رام الله ومن هناك إلى القطاع. وستصدر بطائق ائتمانية أممية لأصحاب الحسابات المصرفية الذين سبق أن وافقت عليهم إسرائيل.¹⁸ لكنّ تنفيذ الاتفاق قد عطلّ جرّاء إحجام السلطة الفلسطينية عن القيام بدور الوساطة لنقل الأموال التي قد تعرّض المنظومة المصرفية الفلسطينية لمقاضاة دولية.¹⁹

وعلى حين وعدت قطر تقديم 500 مليون دولار لإعادة إعمار القطاع بموجب الاتفاق الجديد الخاص بالإغاثة الطارئة للقطاع، لم يُحوّل منها سوى 40 مليون.²⁰ وقد أفاد المبعوث القطري إلى غزة، محمد العمادي أنّ الأموال ستحوّل عبر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة لإفادة 100 أسرة غزّية، بواقع مئة دولار شهري لكل أسرة بدءاً من أيلول الجاري.²¹

تعديل على الحد الأدنى للأجور

أعلن وزير العمل نصري أبو جيش، يوم الثالث والعشرين من آب، إقرار مجلس الوزراء رفع الحد الأدنى للأجور من 1450 شيقلاً (452 دولار) إلى 1880 شيقلاً (586 دولار) بدءاً من كانون الثاني 2022.²² يُذكر أنّ هذه الزيادة البالغة 29.6% قد اقتضت عامين من التباحث والنقاش، كما وجاءت نتيجة لما تمخض عنه المؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي وجملة من الدراسات ذات الصلة.²³

قرار رفع الحد الأدنى للأجور

يهدف قرار زيادة الحد الأدنى للأجور إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتأمين الاحتياجات الأساسية للعاملات والعَمال والأسر الفلسطينية. لكن الزيادة المقررة لا تلبّي تكلفة المعيشة المرتفعة في فلسطين، حيث يقبع دخل شريحة كبيرة من الأسر دون خط الفقر البالغ 2470 شيقلاً شهرياً (أي 740 دولاراً).²⁴

نظراً للقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الصناعات الإنتاجية مثل قطاعي الزراعة والتصنيع، تلجأ السلطة الفلسطينية إلى تقدير الحد الأدنى للأجور بناء على التّفقات المعيشية لا الإنتاجية، وتبرر إقرارها حدّاً أدنى للأجور يقل عن معدل خط الفقر بأنّ كمّ أكثر من شخص عامل في الأسرة الواحدة، إلا أنّ المعطيات على الأرض تشير بغير ذلك.

سوى ست منازل على الأرض.⁹ من الجدير بالذكر أنّ الموافقة التي وُعدت للفلسطينيين قد تزامنت بإقرار بناء 2000 منزل للمستوطنين في ذات المنطقة. وعليه، فإن مستقبل البناء في المنطقة (ج) مرهون بالتزام الحكومة الإسرائيلية بإجراء يُعزّز الثقة لا تلحقه بممارسات قمعية تحول دون نمو الوجود الفلسطيني وسبل العيش في هذا الشق من الضفة الغربية الذي لا تنفك إسرائيل تدعي شرعية سيطرتها عليه.

تشغيل خدمات الجيل الرابع

وفي إقرار آخر لإحدى المطالب الفلسطينية قديمة العهد، خرج رئيس هيئة الشؤون المدنية، حسين الشيخ، في الحادي والثلاثين من آب الماضي ليعلن أنّ عملية التحوّل إلى خدمات الجيل الرابع من الويب باتت ممكنة ويمكن الشروع بها.¹⁰ نظرياً، سيتمخض الانتقال من خدمات الجيل الثالث إلى الجيل الرابع عن العديد من التبعات على صعيد تطوير الاقتصاد الرقمي الفلسطيني، فضلاً عن تعزيزه للقدرة التنافسية للتجارة الفلسطينية على الصعيد الدولي. في سياق متصل، أشار تقرير صادر عن البنك الدولي عام 2016 بأنّ شركات الخدمات الخليوية الفلسطينية تتكبّد خسارة تتراوح بين 436 مليون دولار إلى مليار ونصف على صعيد إيراداتها الممكنة؛ وذلك جرّاء القيود المفروضة على الترددات وسائر القيود الإسرائيلية المكبلة للقدرة التنافسية الفلسطينية.¹¹

بالإضافة إلى ذلك، يُتوقّع أن يستغرق تشغيل خدمات الجيل الرابع شيئاً من الوقت، حيث أشار الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) عمّار العكر، بأنّ شركات الاتصالات الفلسطينية تحتاج لما لا يقل عن ستّة إلى تسعة أشهر للإعداد لإطلاق خدمات الجيل الرابع، لما تستدعيه هذه النقلة من بناء الشبكة وتطوير ما قدّم من التقنيات المستخدمة.¹²

فالطريق الصعبة التي قطعها شركات الاتصالات الفلسطينية للوصول إلى خدمات الجيل الثالث قبل عقد، شهدت تأخير الحكومة الإسرائيلية للوصول المعدّات والبنية التحتية المستوردة مراراً تحت ذرائع «أمنية» وأخرى مختلفة. تعدّ فلسطين إحدى آخر دول الشرق الأوسط وصولاً لخدمات الجيل الثالث جرّاء القيود الإسرائيلية التي أرجأت تشغيلها إلى عام 2018 (وحيث لم تشغل سوى في الضفة الغربية). في المقابل، باشرت شركات الاتصالات الإسرائيلية في تقديم خدمات الجيل الخامس من خدمات النطاق العريض للأجهزة من تموز 2014،¹³ ما يعني أنّ الشركات الفلسطينية ستبقى متأخرة جيل عن نظيرتها الإسرائيلية؛ وهو ما يحدّ من قدرتها على منافسة هذه الشركات. يُذكر أنّ هذا الضرب من التأخير والارتهاق يُعدّ سمة للعديد من الصناعات والقطاعات الخدماتية الفلسطينية.

المساعدات القطرية لقطاع غزة

أعلن غانتس في التاسع عشر من آب عن توصل حكومته لاتفاق مع دولة قطر والأمم المتحدة بشأن آلية تحويل المساعدات القطرية لقطاع غزة وإدخال الإغاثة اللازمة بعد أشهر من اندلاع الحرب التي استمرت لأحد عشر يوماً في أيار من العام الجاري.¹⁴

<https://reut.rs/3no8qng> 15

www.wsj.com/articles/u-s-relief-plan-for-gaza-seeks-to-bypass-hamas-11622804401 16

<https://bit.ly/3AS1Qcz> 17

المصدر السابق. 18

<https://reut.rs/2Y6ktLz> 19

www.aljazeera.com/news/2021/9/15/qatar-resumes-aid-to-gaza-families 20

www.trtworld.com/magazine/israel-and-qatar-reach-deal-on-sending-aid-to-gaza-49336 21

www.alhadath.ps/article/144479/ 22

المصدر السابق. 23

https://portlandtrust.org/sites/default/files/peb/bulletin_173_-_english_a4.pdf 24

<https://bit.ly/3EKiyNw>; <https://bit.ly/3zwU6eC> 9

www.aliqtisadi.ps/article/83027/ 10

<https://bit.ly/3k37cM6> 11

www.jpost.com/middle-east/palestinians-eagerly-await-arrival-of-4g-cellular-service-678301 12

www.jpost.com/jpost-tech/5g-network-officially-launches-across-israel-643855 13

<https://bit.ly/3AS1Qcz>, www.nytimes.com/2009/03/26/world/middleeast/26mideast.html 14

التداول في شهر آب

ارتفع مؤشر القدس إلى 573.6 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم من شهر آب 2021، ليسجل بذلك انخفاض بنسبة 0.8% عن الشهر الماضي.³⁵ وشهد شهر آب تداول 27.6 مليون سهم بقيمة 53.8 مليون دولار، مسجلاً زيادة بنحو 12.2% في العدد و2.1% في القيمة مقارنةً بشهر تموز 2021.

بلغ صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 187 مليون دولار في النصف الأول من عام 2021، ما شكّل ارتفاع بنحو 157% مقارنةً بذات المدة المتأثرة بالجائحة من عام 2020. سجّلت إحدى وأربعون شركة من أصل سبع وأربعين شركة مدرجة أرباحاً بقيمة 190.2 مليون دولار، أي زيادة بنحو 118%، تصدرها شركة مصانع الزيوت النباتية والشركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء. في المقابل، سجّلت أربع شركات خسائر بلغ مجموعها 3.6 مليون دولار، وهو ما شكّل تراجعاً بنحو 75%. من جهة أخرى، لم تتمكن شركتان، وهي بال عقار ومجموعة الاهلية للتأمين، من الإفصاح عن نتائجها خلال الإطار الرّمزي القانوني.

يشير تقرير صدر مؤخراً عن منظّمة العمل الدوليّة بأنّ نسبة الإعالة الاقتصادية مرتفعة جداً في فلسطين،²⁵ حيث بلغت 4 وهي نسبة مُقلقة مقارنةً بـ1.6 في إسبانيا و1.8 في إيطاليا، على سبيل المثال.²⁶ وبلغ معدّل الأفراد العاملين في الأسرة قرابة 0.96 وذلك جرّاء ارتفاع معدلات البطالة ونسب الإعالة الاقتصادية، الأمر الذي يزيد من الحاجة لزيادة الحد الأدنى للأجور.²⁷

صعوبات في التنفيذ

شدّد الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين شاهر سعد على أنّ المهم ليس رقم الحد الأدنى للأجور بل التنفيذ الآمن والسلس لهذا القرار، لا سيّما بالنسبة للعمليات «اللواتي لا يزلن يعانين من عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور الذي تم اعتماده نهاية عام 2012 في بعض القطاعات، والذي ينص على أن يكون الحد الأدنى للأجور 1450 شيقلاً شهرياً». ²⁸ وأضاف سعد، «تتطلع لوجود عقوبات ولأئحة جزاءات لتنفيذ القانون والالتزام به وتطبيق الحد الأدنى للأجور، وهذا يتطلب جهداً من الجميع وعمل وتوجيه كل القطاعات من أجل تفهم تطبيق الحد الأدنى للأجور على الجميع دون استثناء». ²⁹

بشأن آليات وزارة العمل لمراقبة تطبيق الحد الأدنى للأجور، قال الناطق الإعلامي الرّسمي لوزارة العمل رامي مهداوي، إنّ الوزارة «تراقب تطبيق الحد الأدنى للأجور من خلال عدة وسائل أبرزها: الإدارة العامة للتفتيش، والمتابعة مع النقابات العمالية وممثلي القطاع الخاص، وكذلك من خلال التواصل المباشر مع الجمهور، وخط هاتف مخصص ومفتوح مع الوزارة، بالإضافة إلى المتابعات والشكاوى من خلال وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي». ³⁰

علاوة على ما سبق، تتسم القدرات التشغيلية والموارد البشرية للحكومة الفلسطينية بالمحدودية على صعيد رصد ومتابعة تنفيذ القرار الجديد بشأن الحد الأدنى للأجور، بالذات في ظل ارتفاع نسبة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. وقد أعاق ذلك الجهود المبذولة لتطبيق الحد الأدنى للأجور، رغم أنّه أقر عام 2012 بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء ليُصار إلى تنفيذه في كافّة المناطق التابعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.³¹ في ذات السياق، كشف أحدث مسح القوى العاملة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وفقاً للبيانات التي تم تجميعها في الربع الثاني من هذا العام إلى أنّ قرابة 100 ألف عامل وعاملة فلسطيني وفلسطينية يتقاضون أجرًا يقل عن الحد الأدنى للأجور، أي دون 1450 شيقلاً، منهم 81700 في قطاع غزة.³² جدير بالذكر أنّ معدل الأجور في القطاع للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور يبلغ 655 شيقلاً، الأمر الذي يُجسّد فجوة كبيرة بينه وبين نظيره في الصّفّة الغربية الذي يقدر بـ1142 شيقلاً. وتشير تقديرات غير رسمية إلى وجود أكثر من 50 ألف عامل وعاملة في فلسطين يتقاضون رواتب وأجور أقل من 700 شيقلاً شهرياً، أي نصف الحد الأدنى المقرر عام 2012،³³ ناهيك عن ما تسفر عنه هذه الأجور المتدنية من زيادة أعداد الفلسطينيين والفلسطينيات الذين واللاتي يلجؤون إلى سوق العمل الإسرائيليّة في محاولة لتأمين أجور تمكّنهم من العيش.³⁴ ومع زيادة الحد الأدنى للأجور، يقدر ان تُضاف جموع إضافية من العاملات والعمّال (60-70 ألف) إلى المئة ألف القابعين دون الحد الأدنى السابق للأجور.

25 تساوي نسبة الإعالة الاقتصادية مجموع العاطلين والمطلات عن العمل (ويُقصد بذلك تساوين العاطلين والمطلات عن العمل، ومن هن/هم خارج قوى العمل، والأطفال، والمتقاعدين والمتقاعدات) / مجموع السّكان العاملين.

www.ilo.org/wcmsp5/wcms_774731.pdf 26

www.pCBS.gov.ps/Downloads/book2383.pdf 27

www.alhadath.ps/article/144782 28

www.alhadath.ps/article/144782 29

www.alhadath.ps/article/144706/F 30

https://portlandtrust.org/sites/default/files/peb/bulletin_173_-_english_a4.pdf 31

www.aliqtisadi.ps/article/82706/ 32

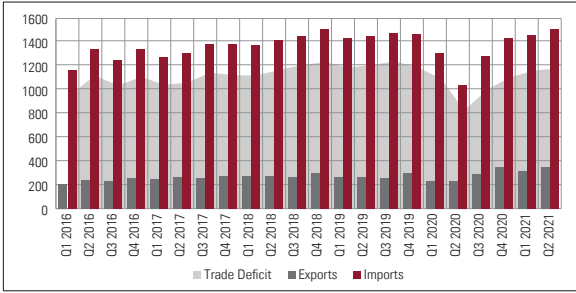
33 المرجع السابق.

www.alhadath.ps/article/144479/ 34

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

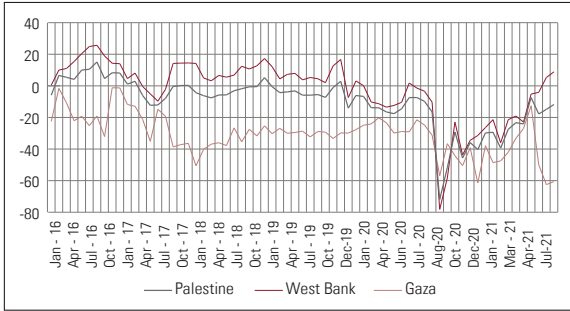
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2021



الواردات (الربع الثاني 2021): 1,494 مليون دولار الصادرات (الربع الثاني 2021): 342.7 مليون دولار العجز التجاري (الربع الثاني 2021): 1,151.3 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

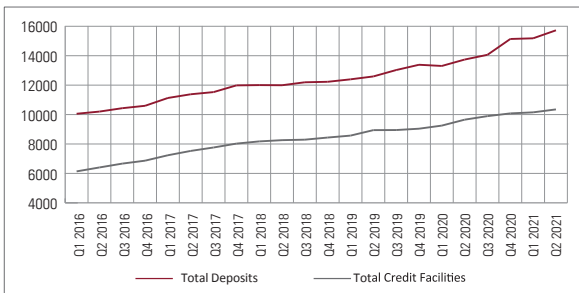
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2016 – آب 2021



فلسطين (آب 2021): -11.9 الضفة الغربية (آب 2021): 6.5 غزة (آب 2021): -55.2 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

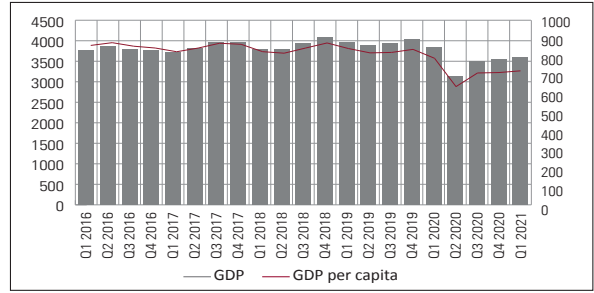
التسهيلات والودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2021



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثاني 2020): 10,350.7 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الثاني 2020): 15,726.5 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

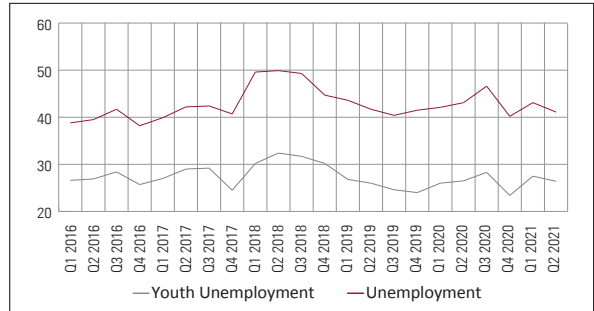
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الأول 2021



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الأول 2021): 3,607.5 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الأول 2021): 737.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

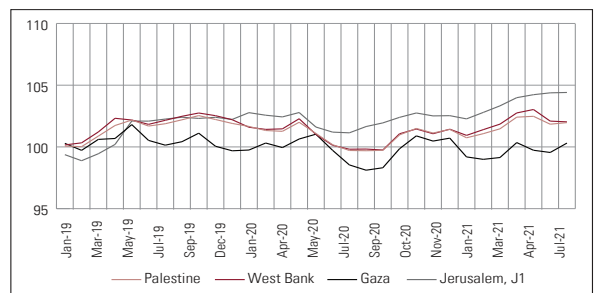
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2021



معدل البطالة (الربع الثاني 2021): 26.4% معدل بطالة الشباب (الربع الثاني 2021): 41.1% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الثاني 2019 – آب 2021



فلسطين (آب 2021): 101.27 الضفة الغربية (آب 2021): 102.26 غزة (آب 2021): 100.91 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.

يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org